



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٤٤٤ هـ الموافق ١٩ من مارس ٢٠٢٣ م
برئاسة السيد المستشار / محمد جاسم بن ناجي رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فؤاد خالد الزويد و عادل علي البجوة
و. وليد إبراهيم المعجل و إبراهيم عبدالرحمن السيف
وحضور السيد / يوسف أحمد معرفي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي:

في الطعن المقيد في سجل المحكمة الدستورية برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

" طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٢٢ "

المرفوع من:

عمر عقله صياد العنزي

ضد:

- ١- بدر حامد يوسف راشد الملا. ٢- محمد براك عبد المحسن محمد المطير. ٣- شعيب علي شعبان قاسم.
- ٤- حامد محري عليان البذالي. ٥- خليل إبراهيم محمد حسين الصالح. ٦- فلاح ضاحي فلاح ضاحي الهاجري. ٧- عاليه فيصل حمود زيد الخالد. ٨- حمد محمد جاسم المطر. ٩- عبد الوهاب عارف عبد الوهاب العيسى. ١٠- عبد الله تركي أحمد منصور الأنبعي. ١١- الأمين العام لمجلس الأمة بصفته.
- ١٢- وزير العدل بصفته. ١٣- وزير الداخلية بصفته.



الوقائع

حيث إن حاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الطاعن (عمر عقله صياد العنزي) طعن في صحة انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٢٢ في الدائرة (الثانية)، وذلك بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٢٢، طالباً الحكم: بإعادة فرز وتجميع صناديق الانتخاب بالدائرة الثانية وإعلان فوزه وفقاً لما تسفر عنه إعادة الفرز والتجميع، وبطلان ما يخالف ذلك من آثار، على سند من القول إنه قد شابت عملية الانتخاب أخطاء حسابية ومخالفات انعكس أثرها على صحة إعلان النتيجة بتلك الدائرة، فجاءت مغايرة للحقيقة وغير صحيحة.

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، وجرى إعلانه إلى المطعون ضدهم.

هذا وقد نظرت هذه المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر الجلسات، وقررت بجلسة ٢٠٢٣/٣/٨ إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن هذه المحكمة قد قضت في الطعن رقم (١١) لسنة ٢٠٢٢، وفي الطعن رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٢، وفي الطعن رقم (١٢) و(٤١) لسنة ٢٠٢٢، وفي الطعن رقم (١٥) و(٤٤) لسنة ٢٠٢٢، بذات الجلسة "بإبطال عملية الانتخاب برمتها، التي أجريت بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها،



لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والتي تمت على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار...، الأمر الذي تضحى معه الخصومة في الطعن المائل تبعاً لذلك ونتيجة له غير ذات موضوع، بعد زوال محلها وانتفاء علتها، ومن ثم يتعين القضاء باعتبارها منتهية.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بانتهاء الخصومة في الطعن.

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة